أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ[(١)]

٤٩٦ ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ ۝ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ وَائْبَ اللَّذْ أُبِي[(٢)]

يُصَاغُ من الأفعال التي يجوزُ التعجبُ منها[(3)] للدلالة على التفضيل وَصْفٌ على وزن «أفْعَلَ»[(٤)(5)] فتقول: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وأكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ»، كما تقول: «مَا أفْضَلَ زَيداً! ومَا أَكْرَمَ خالداً!».

= واعلم ثانيًا أن هذه الباء زائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعًا كما نعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جُؤَيَّة:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ ۝ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل «حب» غير واجب، حيث جاء فيه فاعل حب ـ وهو قوله: «من يتجنب» ـ غير مقترن بالباء.

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل، كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص، كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزِّنة؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر.

(٢) «صغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من مصوغ» جار ومجرور متعلق بصغ، وفي الكلام موصوف مقدر، أي: من فعل مصوغ «منه» جار ومجرور متعلق بمصوغ على أنه نائب فاعل له، إذ هو اسم مفعول «للتعجب» جار ومجرور متعلق بمصوغ «أفعل» مفعول به لصغ «للتفضيل» جار ومجرور متعلق بصغ «وائب» فعل أمر مبني على حذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللذ» اسم موصول ـ لغة في الذي ـ مفعول به لقوله: «ائب» والجملة من «أبي» ونائب الفاعل المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

(3) قال المرادي في «شرحه» ٢/ ٩٣٣:
سوَّتِ العربُ بين «أفعل» التفضيل وفعل التعجُّب فيما يُصاغان منه؛ لِما بينهما من التناسب.

(٤) هذا الوصف اسم؛ لقبوله علامات الأسماء؛ وهو غير متصرف؛ لكونه ملازمًا للوصفية ووزن الفعل، ويعرف بأنه «الوصف الموازن للفعل تحقيقًا، كأفضل، أو تقديرًا، كخير وشر، في نحو قوله تعالى: ﴿أَنتُمْ شَرٌّ مَّكَانًا﴾ [يوسف: ٧٧]، وقوله سبحانه: ﴿هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨] بدليل مجيئه على الأصل في قول الراجز:

بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ

الدال على زيادة صاحبه في أصل الفعل».

(5) شذَّ حذفُ الهمزة من «خَيْر»، و«شَرّ»، و«حَبّ»، والداعي كثرة الاستعمال إلا الثالث منها، مع أنه قلَّ استعمالُهما دونَ حذفٍ، وفيهما شذوذٌ من وجهٍ آخَرَ وهو أنَّهما لا فعلَ لهما.

وما امتنع بناءُ فعلِ التَّعَجُّبِ منه امتنع بناءُ أفعل التفضيل منه؛ فلا يُبْنَى من فعل زائد على ثلاثةِ أحْرفٍ، كَدَحْرَج واسْتَخْرَج. ولا من فعل غير متصرِّف، كنِعْمَ وبِئْسَ. ولا من فعل لا يَقْبَلُ المُفَاضلة، كمَاتَ وَفَنِيَ. ولا من فعل ناقص، ككان وأخواتها. ولا من فعل منفي، نحو: «مَا عَاجَ بالدَّواء، وَمَا ضَرَبَ». ولا من فعل يأتي الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ، نحو: «حَمِرَ، وعَوِرَ». ولا من فعل مبنيٍّ للمفعول، نحو: «ضُرِبَ، وجُنَّ».

وَشَذَّ منه قولُهم: «هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا» فبنوا أفعل التفضيل من «اخْتُصِرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف، ومبني للمفعول، وقالوا: «أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ» فبنَوا أفعل التفضيل ـ شذوذاً ـ من فعلٍ الوَصْفُ منه على أَفْعَلَ.

٤٩٧ ـ وَمَا بِـهِ إِلَـى تَـعَـجُّـبٍ وُصِـلْ لِـمَـانِـعٍ بِـهِ إِلَـى الـتَّـفْـضِـيـلِ صِـلْ[١]

تَقَدَّمَ في باب التعجب أنه يُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الأفعال التي لم تَسْتَكمل الشروط بـ«أَشَدَّ» ونحوها، وأشار هنا إلى أنه يُتَوَصَّلُ إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بما يتوصل به في التعجب؛ فكما تقول: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ» تقول: «هو أَشَدُّ استخراجاً من زيد»، وكما تقول: «مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ» تقول: «هو أَشَدُّ حُمْرَةً من زيد»، لكن المصدر ينتصب في باب التعجب بعد «أَشَدَّ» مفعولاً، وهاهُنَا ينتصب تمييزاً.

٤٩٨ ـ وَأَفْعَلَ الـتَّـفْـضِـيـلِ صِـلْـهُ أَبَـدَا تَـقْـدِيـراً اوْ لَـفْـظـاً بِـمِـنْ إِنْ جُـرِّدَا[٢]

لا يخلو أفعل التفضيل عن أحد ثلاثة أحْوَالٍ:

الأَوَّل: أن يكون مجرداً.

---

(١) «وما» اسم موصول: مبتدأ «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي على أنه نائب فاعل له تقدم عليه، وإنما ساغ ذلك لأن الجار والمجرور يتوسع فيهما «إلى تعجب» جار ومجرور متعلق بوصل، وجملة «وصل» ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «لمانع» جار ومجرور متعلق بوصل أيضاً «به إلى التفضيل» جار ومجرور يتعلقان بقوله: «صل» الآتي «صل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٢) «وأفعل» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وأفعل مضاف، و«التفضيل» مضاف إليه «صله»: صل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية «تقديراً» حال «أو لفظاً» معطوف عليه «بمن» جار ومجرور متعلق بصل «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الثاني: أن يكون مُضافاً.

الثالث: أن يكون بالألف واللام.

فإن كان مجرَّداً فلا بدَّ أن يتصل به «مِنْ»(1): لفظاً أو تقديراً(٢)، جَارَّةً للمفضَّلِ، نحو: «زَيْدٌ أفْضَلُ مِنْ عَمرو، ومَرَرْتُ بِرَجُلٍ أفْضَلَ مِنْ عمرو»،

وقد تحذف «مِنْ» ومجرورُهَا للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أي: وأعزُّ منك [نفراً].

وفُهِمَ من كلامه أن أفْعَلَ التفضيل إذا كان بـ«أَلْ» أو مضافاً، لا تَصْحَبُه «مِنْ»(٣)؛ فلا تقول: «زَيْدٌ الأفْضَلُ من عمرو»، ولا «زَيْدٌ أفضل الناس من عمرو».

وأكثر ما يكون ذلك(٤) إذا كان أفعل التفضيل خبراً، كالآية الكريمة ونحوِها، وهو كثير في القرآن، وقد تُحْذَفُ منه وهو غير خبر، كقوله: [الطويل]

ش٢٧٩ ـ دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلَا ... فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلَا(٥)

---

(1) «من» التي تكون لابتداء الغاية، ويؤتى بها توصُّلاً لمعرفة المفضَّل عليه.

(٢) يجوز أن يفصل بين أفعل التفضيل ومن الجارة للمفضول بأحد شيئين: الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، والثاني: لو الشرطية ومدخولها، نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا ... مِنْ مَاءِ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٣) ربما جاء بعد أفعل التفضيل المقترن بأل أو المضاف «مِنْ»، كما في قول الأعشى، وسيأتي قريبًا ونشرحه لك، وهو الشاهد رقم ٢٨٠:

وَلَسْتَ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ... وَإِنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

وكما في قول سعد القرقرة:

نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ أعلَمُنَا ... مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ في السَّدَفِ

كما جاء المجرد من أل والإضافة غير مقرون بمن في قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

عَلَيْهَا فَتًى لَمْ تَحْمِلِ الأرْضُ مِثْلَهُ ... أَبَرَّ بِمِيثَاقٍ وأَوْفَى وأَصبَرَا

(٤) يريد: وأكثر ما يكون حذف «من» مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبرًا.. إلخ.

(٥) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

اللغة: «دنوت» قربت «خلناك» ظننا شأنك كذا «كالبدر» مشابهة له «أجملا» أي: أكثر جمالاً من البدر، وهو من معمولات دنوت، أي: دنوت حال كونك أجمل من البدر، وقد خلناك مثل البدر. =

فـ«أَجْمَلَ» أفعلُ تفضيلٍ، وهو منصوب على الحال من التاء في «دَنَوْتِ» وحُذِفَتْ منه «مِنْ»، والتقدير: دنوت أجملَ من البدر، وقد خلناك كالبدر.

ويلزم أفعلُ التفضيلِ المجردُ الإفرادَ والتذكيرَ، وكذلك المضافُ إلى نكرةٍ، وإلى هذا أشار بقوله:

٤٩٩ ـ وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا[(١)]

فتقول: «زيد أَفْضَلُ من عمرو، وأَفْضَلُ رَجُلٍ، وهند أفضل من عمرو، وأفضل امرأة، والزيدان أفضل من عمرو، وأفضل رجلين، والهندان أفضل من عمرو، وأفضل امرأتين، والزَّيْدُونَ أفضل من عمرو، وأفضل رِجَالٍ، والهندات أفضل من عمرو، وأفضل نساء» فيكون «أفعل» في هاتين الحالتين مذكراً ومفرداً، ولا يُؤنَّث، ولا يُثَنَّى، ولا يُجمع.

٥٠٠ ـ وَتِلْوُ «أَلْ» طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ[(٢)]

= الإعراب: «دنوت» فعل وفاعل «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «خلناك» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول «كالبدر» جار ومجرور متعلق بـ«خلناك» وهو مفعول ثان لخال، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت «أجملا» حال ثانية من التاء «فظل» فعل ماض ناقص «فؤادي» فؤاد: اسم ظل، وفؤاد مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «في هواك» الجار والمجرور متعلق بقوله: «مضللاً» الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه «مضللاً» خبر ظل.

الشاهد فيه: قوله: «أجملا» حيث حذف «من» الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه، ونظيره بيت امرئ القيس الذي أنشدناه قريبًا ص١٥٥.

(١) «وإن» شرطية «لمنكور» جار ومجرور متعلق بقوله: «يضف» الآتي «يضف» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «أو» عاطفة «جردا» معطوف على يضف «ألزم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح في محل جزم جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهو المفعول الأول «تذكيراً» مفعول ثان لألزم «وأن» مصدرية «يوحدا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والمصدر المنسبك من «أن» المصدرية ومعمولها منصوب معطوف على قوله: «تذكيراً»، وتقدير الكلام: ألزم تذكيراً وتوحداً، أي إفراداً.

(٢) «وتلو» مبتدأ، وتلو مضاف، و«أل» قصد لفظه: مضاف إليه «طبق» خبر المبتدأ «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول: مبتدأ «لمعرفة» جار ومجرور متعلق بقوله: «أضيف» الآتي «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها =

٥٠١ ـ هذَا إذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» وَإنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ[(١)]

إذا كان أفْعَلُ التفضيل بـ«أل» لَزِمَتْ مُطَابَقَتُهُ لما قبله: في الإفراد، والتذكير، وغيرهما؛ فتقول: «زيدٌ الأفْضَلُ، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفْضَلُونَ، وهند الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهندات الفُضْلُ، أو الفُضْلَيَاتُ»، ولا يجوز عدم مطابقتِهِ لما قبله؛ فلا تقول: «الزيدون الأفضل» ولا «الزيدان الأفْضَلُ» ولا «هند الأفضل» ولا «الهندان الأفضل» ولا «الهنداتُ الأفْضَلُ»، ولا يجوز أن تقترن به «مِنْ»؛ فلا تَقُولُ: «زيد الأفضل من عمرو»، فأما قولُه: [السريع]

ش٢٨٠ ـ وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى وَإنَّمَا العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ[(٢)]

= من الإعراب صلة الموصول «ذو» خبر المبتدأ الذي هو ما الموصولة، وذو مضاف، و«وجهين» مضاف إليه «عن ذي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لوجهين، وذي مضاف، و«معرفة» مضاف إليه، والتقدير: ذو وجهين منقولين عن ذي معرفة.

(١) «هذا» اسم إشارة مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: هذا ثابت، ونحوه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «نويت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «معنى» مفعول به لنويت، ومعنى مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» شرطية «لم» نافية جازمة «تنو» فعل مضارع مجزوم بلم، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعوله محذوف يدل عليه ما قبله، أي: وإن لم تنو معنى من «فهو» الفاء لربط الشرط بالجواب، هو: ضمير منفصل مبتدأ «طبق» خبر المبتدأ، وطبق مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «به» جار ومجرور متعلق بقوله: «قرن» الآتي «قرن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والمراد بمعنى من ـ الذي قد تنويه وقد لا تنويه ـ هو التفضيل.

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وأمرها مشهور بين المتأدبين.

اللغة: «الأكثر حصى» كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار «العزة» القوة والغلبة «الكاثر» الغالب في الكثرة، مأخوذ من قولهم: كثرتهم أكثرهم، من باب نصر، أي: غلبتهم كثرة.

الإعراب: «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه «بالأكثر» الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس «منهم» جار ومجرور متعلق ـ في الظاهر ـ بالأكثر، وستعرف ما فيه «حصى» تمييز «إنما» أداة حصر «العزة» مبتدأ «للكاثر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «بالأكثر منهم» فإن ظاهره أنه جمع بين «أل» الداخلة على اسم التفضيل و«من» الجارة =

فَيُخَرَّجُ على زيادة الألف واللام، والأصل: «ولست بأكْثَرَ منهم»، أو جَعْلِ «منهم» متعلقاً بمحذوفٍ مجردٍ من الألف واللام، لا بما دخلت عليه الألف واللّامُ، والتقدير: «ولست بالأكْثَرِ أكْثَرَ منهم».

وأشار بقوله: «**وما لمعرفة أضيف.. إلخ**» إلى أن أفْعَلَ التفضيل إذا أضيف إلى معرفة وقُصِد به التفضيلُ، **جاز فيه وجهان**:

أحدهما: استعمالُه كالمجرد، فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفضلُ القوم، والزيدون أفضلُ القوم، وهند أفضلُ النساء، والهندان أفضلُ النساء، والهنداتُ أفضلُ النساء».

والثاني: استعمالُه كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته لما قبله؛ فتقول: «الزيدان أفْضَلَا القوم، والزيدون أفْضَلُو القوم، وأفَاضِلُ القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فُضْلَيا النساء، والهندات فُضَلُ النساء، أو فُضْلَيَات النساء»، ولا يتعين الاستعمالُ الأول، خلافاً لابن السرَّاج.

وقد ورد الاستعمالان في القرآن؛ فمن استعماله غَيْرَ مُطَابقٍ قولُه تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]، ومن استعمالِه مطابقاً قولُه تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «ألَا

= للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمي مستدلًا بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبهم ثلاثة توجيهات أشار الشارح العلامة إلى اثنين منها، وهما الثاني والثالث في كلامنا الذي نذكره.

الأول: لا نسلم أن «من» في قوله: «منهم» هي الجارة للمفضول، ولكنها تبعيضية؛ وهي متعلقة بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، والتقدير: ولست بالأكثر حصًى حال كونك منهم، أي: حال كونك بعضهم.

الثاني: بعد تسليم أن «من» جارة للمفضول لا نسلم أن «أل» معرفة، بل «أل» في قوله: «بالأكثر» زائدة، والممنوع هو اقتران «من» بمدخول «أل» المعرفة.

الثالث: سلمنا أن «أل» معرفة، وأن «من» جارة للمفضول، ولكن لا نسلم أن «من» متعلقة بالأكثر المذكور في الكلام، ولكنها متعلقة بأكثر منكرًا محذوفًا يدل عليه هذا، وتقدير الكلام على هذا: ولست بالأكثر أكثر منهم.

أُخْبِرُكُم بِأَحَبِّكُمْ إليَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي منازلَ يَوْمَ القيامة: أحاسِنُكُمْ أَخْلاقاً، الموطَّؤون أكنافاً، الذين يألَفُونَ ويُؤْلَفُونَ»[1].

والذين أجازوا الوجهين قالوا: الأفصح المطابقة، ولهذا عِيبَ على صاحب «الفصيح»[٢] في قوله: «فاخْتَرْنَا أفْصَحَهُنَّ»[3] قالوا: فكَان ينبغي أن يأتي بالفُصْحَى فيقول: «فُصْحَاهُنَّ».

فإن لم يُقْصَدِ التفضيلُ تعيَّنَتِ المطابقة، كقولهم: «النَّاقِصُ والأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَان» أي: عَادِلَا بني مروان[4].

وإلى ما ذكرناه من قصد التفضيلِ وعَدَمِ قَصْدِهِ أشار المصنفُ بقوله: «هذا إذا نويت معنى

---

(1) أخرج الترمذي في «جامعه» برقم (٢٠١٨) من حديث جابر مرفوعاً: «**إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغَضَكم إليَّ وأبعدَكم مني مجلساً يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيهقون**».

وروى ابن حبان نحوه ـ وفيه موضع الشاهد ـ في «صحيحه» برقم (٤٨٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه.

وأخرج الخطيب البغدادي في «تاريخه» ٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣ من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «**أحبكم إلى الله أحاسنكم أخلاقاً، الموطَّؤون أكنافاً، الذين يألفون ويُؤلَفون، وإن أبغضكم إلى الله المشاؤون بالنميمة، الملتمسون لهم العثرات، المفرقون بين الإخوان**». وفي إسناده أبو هدبة الفارسي. دجّال.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، النحوي الكوفي، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم «فصيح ثعلب».

(3) «شرح الفصيح» للزمخشري. ١/ ٨ ولم يتعقّبه الزمخشري، ولا وقف المحقّق عند هذه المسألة قطّ!

«شرح الفصيح» للزمخشري. تحقيق ودراسة: د. إبراهيم بن عبد الله بن جمهور الغامدي. جامعة أم القرى ١٤١٦هـ.

ولم يتعقّب الهروي في «التلويح شرح الفصيح» ثعلباً: «الطرف الأدبية» ص٣، لكنه لم يسلَمْ من تعقُّب مصححه السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي. ط١: ١٣٢٥هـ.

(4) أما الناقص فهو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك. لُقّب بالناقص؛ لأنه اقتصد في نفقات الجيش ونقص من أعطيات الجند.

وأما الأشج، فهو عمر بن عبد العزيز، كانت به شجّة في رأسه من رَمْحَةِ دابّة.

وقول المصنف: «لم يُقصَد التفضيل» يريد به أنه لم يكن في خلفاء بني مروان عادلٌ سواهما.

وقد أكثر النُحاة من إيراد هذه العبارة شاهداً على «أفعل» الذي لا يراد به التفضيل، شارحين بما سَلَف، ذاكرين أنْ لا عادلَ في بني مروان إلا هذان، وأنا «شخصياً» أتحفّظ على ذلك؛ لأنّ نفيَ العدل بإطلاقٍ لا يستقيم مع سيرة أوائل خلفاء بني مروان، مع عدم التغاضي عما كان منهم من جورٍ في أحيانٍ كثيرة، والله أعلى وأعلم!

مِنْ . . البيتَ» أي: جوازُ الوجهين ـ أعني المطابقةَ وعَدَمَها ـ مشروطٌ بما إذا نُوِي بالإضافة معنى «مِنْ» أي: إذا نُوِيَ التفضيلُ، وأما إذا لم يُنْوَ ذلك، فيلزم أن يكون طِبْقَ ما اقترن به.

قيل: ومن استعمال صيغة أفْعَلَ لغير التفضيل قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] وقولُه تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أي: وهو هَيِّنٌ عليه، وربُّكم عالِمٌ بكم، وقولُ الشاعر:

وإن مُـدَّتِ الأيْـدِي إلـى الـزَّادِ لَـمْ أكُـنْ ... بأعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ [ش٧٧](١)

أي: لم أكن بِعَجِلِهم. وقولُه: [الكامل]

ش٢٨١ ـ إنَّ الّذِي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا ... بَـيْـتـاً دَعَـائِـمُـهُ أعَـزُّ وَأطْـوَلُ(٢)

أي: [دعائمه] عزيزة طويلة، وهل ينقاس ذلك أم لا؟ قال المبرِّد: ينقاس، وقال غيره: لا ينقاس، وهو الصحيح، وذكر صاحب «الواضح» أن النحويين لا يَرَوْنَ ذلك، وأن أبا عُبَيْدَةَ قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنه بمعنى هَيِّن، وفي بيت

---

(١) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، وهو الشاهد رقم ٧٧، فانظره هناك في مباحث زيادة الباء في خبر الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله: «بأعجلهم» فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على ظاهره لكان المعنى أنه ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعًا إليه، وهذا ذم لا مدح.

(٢) هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية بن الخطفي ويهجوه.

اللغة: «سمك» يُستعمل فعلاً متعديًا بمعنى رفع، ومصدره السَّمْك، ويستعمل لازمًا بمعنى ارتفع، ومصدره السُّموك «البيت» أراد به بيت المجد والشرف «دعائمه» الدعائم: جمع دعامة، بكسر الدال المهملة، وهي في الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**الذي**» اسم إن، وجملة «**سمك السماء**» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسمًا لإن، وجملة «**بنى لنا**» من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في محل رفع خبر إن «**بيتًا**» مفعول به لبنى، وجملة «**دعائمه أعز**» من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله: «بيتاً» وقوله: «**وأطول**» معطوف على قوله: «أعز».

الشاهد فيه: قوله: «أعز وأطول» حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولاً، ولو بقي «أعز وأطول» على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

الفرزدق ـ وهو الثاني ـ: إن المعنى: عزيزة طويلة، وأن النحويين رَدُّوا على أبي عبيدة ذلك، وقالوا: لا حجة في ذلك [له][1].

٥٠٢ ـ وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أبداً مُقَدِّمَا[2]

٥٠٣ ـ كمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟» وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدَا[3]

تقدَّم أن أفْعَلَ التفضيلِ إذا كان مجرداً، جيء بعده «بِمِنْ» جارَّة للمُفَضَّلِ عليه، نحو: «زيد أفْضَلُ من عمرو»، و«مِنْ» ومجرورها معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف؛ فلا يجوز تقديمُهما عليه، كما لا يجوز تقديمُ المضاف إليه على المضاف، إلا إذا كان المجرورُ بها

---

(1) قال المبرد في «الكامل» ص٤٤٣:
فأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] ففيه قولان:
أحدهما ـ وهو المرضيُّ عندنا ـ: إنما هو «هو عليه هين»؛ لأن الله جل وعز لا يكون شيءٌ أهون عليه من شيء آخر... إلى أن قال بعد بيت الفرزدق ص٤٤٤:
جائز أن يكون قال للذي يخاطبه: «من بيتك» فاستغنى عن ذكرِ ذلك بما جرى من المخاطبة والمفاخرة.
وجائزٌ أن يكون: دعائمه عزيزة طويلة؛ كما قال:

قُبِّحتُمُ يا آل زيدٍ نَفَرا ألأمَ قومٍ أصغراً وأكبرا

يريد: صغاراً وكباراً. اهـ.
وأما قول أبي عبيدة ففي «مجاز القرآن» ٢/ ١٢١ قال:
﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فجاز مجازه: وذلك هين؛ لأن «أفعل» يوضع في موضع الفاعل.
وذكر كلاماً قريباً من كلام الفرزدق.
وأما صاحب «الواضح» فهو أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري، وكتابه «الواضح في النحو».

(٢) «وإن» شرطية «تكن» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمه ضمير المخاطب المستتر فيه وجوباً «بتلو» جار ومجرور متعلق بقوله: «مستفهماً» الآتي، وتلو مضاف، و«من» قصد لفظه: مضاف إليه «مستفهماً» خبر «تكن» «فلهما» الفاء لربط الشرط بالجواب، والجار والمجرور متعلق بقوله: «مقدما» الآتي «كن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «أبداً» منصوب على الظرفية متعلق بقوله: «مقدما» الآتي «مقدما» خبر كن، والجملة من كن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

(٣) «كمثل» الكاف زائدة، مثل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل «ممن» جار ومجرور متعلق بقوله: «خير» الآتي «أنت» مبتدأ «خير» خبر المبتدأ، والجملة في محل جر بإضافة مثل إليها «ولدى» ظرف متعلق بقوله: «ورد» الآتي، ولدى مضاف، و«إخبار» مضاف إليه «التقديم» مبتدأ «نزراً» حال من الضمير المستتر في قوله: «ورد» الآتي «ورد» ورد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التقديم، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله: «التقديم».

اسمَ استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديمُ «مِنْ» ومجرورها، نحو: «مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ؟ وَمِنْ أيِّهم أنت أفضل؟ ومن غُلَامِ أيِّهِمْ أنت أفضل؟»، وقد ورد التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، وإليه أشار بقوله: «ولدى إخبارٍ التقديمُ نَزْراً وَرَدَا» ومن ذلك قولُه: [الطويل]

ش٢٨٢ـ فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(١)

والتقدير: بل ما زَوَّدَتْ أَطْيَبُ منه. وقولُ ذي الرُّمَّة يصف نسوة بالسِّمَن والكَسَلِ: [الطويل]

ش٢٨٣ ـ وَلَا عَيْبَ فيها غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ وَأَنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ(٢)

---

(١) البيت للفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذُهْل بن ثعلبة قَرَته وحمَلَته وزوَّدته، وكان قد نزل من قبل بامرأة ضبية فلم تَقرِه ولم تحمله ولم تزوده.

اللغة: «أهلاً وسهلاً» كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم «جنى النحل» ما يُجنى منه، وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: «**فقالت**» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «**لنا**» جار ومجرور متعلق بقال «**أهلاً وسهلاً**» منصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين، أي: أتيتم قوماً أهلاً ونزلتم موضعاً سهلاً «**وزودت**» الواو عاطفة، زود: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث «**جنى**» مفعول به لزود، وجنى مضاف، و«**النحل**» مضاف إليه «**بل**» حرف دال على الإضراب الإبطالي «**ما**» اسم موصول مبتدأ، وجملة «زودت» وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي: زودته «**منه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أطيب» الآتي «**أطيب**» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: «منه أطيب» حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد جعل جماعة من النحاة قوله: «منه» متعلقًا بقوله: «زودت» أي: بل الذي زودت منه، أي: من شبيه جنى النحل، وعلى ذلك فلا شاهد في البيت، ويكون قد جاء على المشهور الفصيح.

ومثل بيت الشاهد قول ابن دريد في مقصورته:

واستَنْزَلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْيَ مِنْ عُقَابِ لَوْحِ الجَوِّ أعْلَى مُنْتَمَى

فقوله: «من عقاب» متعلق بأعلى، وقد تقدم عليه، وليس الكلام استفهامًا، بل هو خبر كما يظهر بأدنى تأمل.

(٢) هذا البيت لذي الرمة، من كلمة له مطلعها:

أَلِلرَّبْعِ ظَلَّتْ عَيْنُكَ المَاءَ تَهْمِلُ رَشَاشًا كما اسْتَنَّ الجُمَانُ المُفَصَّلُ

اللغة: «تهمل» تسكب «استن» تبدد وتفرق «الجمان» جمع جمانة، بضم الجيم، وهي حبة من الفضة كالدرة «قطوف» بفتح القاف: بطيء، متقارب الخطو.

=

[التقدير: وأن لا شيء أكسَلُ منهن]. وقولُه: [الطويل]

ش٢٨٤ ـ إذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ(١)

= المعنى: يصف نساء بالسِّمَن والعَبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لا عيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك؛ لأن هذا عندهم يدل على اليسار والنعمة وعدم الامتهان في العمل.

الإعراب: «ولا» نافية للجنس «عيب» اسم لا «فيهن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لعيب، أو متعلق بعيب، وعلى هذين الوجهين يكون خبر لا محذوفًا، وهذا متعين على لغة طيئ «غير» أداة استثناء «أن» حرف توكيد ونصب «سريعها» سريع: اسم أن، وسريع مضاف، وها مضاف إليه «قطوف» خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه «وأن» الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف «لا شيء» لا: نافية للجنس، وشيء: اسم لا «منهن» جار ومجرور متعلق بقوله: «أكسل» الآتي «أكسل» خبر لا، والجملة من «لا» واسمها وخبرها في محل رفع خبر «أن» المخففة من الثقيلة، وأن المخففة مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بالعطف على المصدر المنسبك من أن المشددة مع اسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله: «منهن أكسل» حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بأفعل التفضيل عليه، مع كون المجرور ليس استفهامًا ولا مضافًا إلى الاستفهام، وذلك شاذ، وتقدم مثله.

(١) هذا البيت لجرير بن عطية، من كلمة له مطلعها:

أَجِدَّ رَوَاحُ الْبَيْنِ أَمْ لَا تَرَوَّحُ نَعَمْ كُلُّ مَنْ يُعْنَى بِجُمْلٍ مُبَرَّحُ

اللغة: «سايرت» جارت، وباهت «يومًا» المراد به مجرد الوقت، نهارًا كان ذلك أم ليلاً «ظعينة» أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقًا: راكبة أو غير راكبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إذَا سَايَرَتْ أسمَاءُ يَومًا ظَعَائِناً فأسْمَاءُ مِنْ تِلكَ الظّعَائِنِ أمْلَحُ

المعنى: يقول: إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى في وقت أي وقت، لبدا تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالاً.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «سايرت» ساير: فعل ماض، والتاء للتأنيث «أسماء» فاعل سايرت، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «يومًا» ظرف متعلق بسايرت «ظعينة» مفعول به لسايرت «فأسماء» الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ «من تلك» جار ومجرور متعلق بقوله: «أملح» الآتي «الظعينة» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أملح» خبر المبتدأ الذي هو قوله: «أسماء».

الشاهد فيه: قوله: «من تلك... أملح» حيث قدم الجار والمجرور ـ وهو قوله: «من تلك» ـ على أفعل التفضيل ـ وهو قوله: «أملح» ـ في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

التقدير: فأسماء أملح من تلك الظعينة.

٥٠٤ ـ وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا[١]

٥٠٥ ـ كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ[٢]

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ من أن يَصْلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ أوْ لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعلٍ بمعناه مَوْقِعَهُ لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو» ففي «أفضل» ضميرٌ مستتر عائد على «زيد»؛ فلا تقول: «مررتُ برجلٍ أَفْضَلَ منه أَبُوه» فترفع «أبوه» بـ«أَفْضَلَ» إلا في لغة ضعيفةٍ حكاها سيبويه[3].

فإن صَلَحَ لوقوع فعل بمعناه مَوْقِعَهُ صَحَّ أن يرفع ظاهراً قياساً مطَّرداً، وذلك في كل موضع وقَعَ فيه أَفْعَلُ بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعُه أجنبيًّا، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ منهُ في عين زيد» فـ«الكحل»: مرفوع بـ«أحسن» لصحة وقوع فعل بمعناه مَوْقِعه، نحو: «ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كزيد»، ومثله قولُه ﷺ: **«مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصَّوْمُ منه في عَشْرِ ذي الحجة»**[4]،

---

(١) «ورفعه» رفع: مبتدأ، ورفع مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «الظاهر» مفعول المصدر «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط، وهو ظرف متعلق بقوله: عاقب، الآتي «عاقب» فعل ماض فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أفعل التفضيل «فعلاً» مفعول به لعاقب «فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، كثيراً: حال من الضمير المستتر في قوله: «ثبت» الآتي «ثبتا» ثبت: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رفعه الظاهر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(٢) «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، كما سبق مراراً، لن: حرف نفي ونصب «ترى» فعل مضارع منصوب تقديراً بلن، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الناس» جار ومجرور متعلق بترى «من» زائدة «رفيق» مفعول به لترى «أوْلى» اسم تفضيل، نعت لرفيق «به» جار ومجرور متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى.

(3) «الكتاب» ٢/ ٢٦ بنحوه.

(4) هذه من روايات اللغويين! فالحديث ليس في الصوم بل العمل الصالح مطلقاً، وهو على نحوِ هذه الرواية محلّ الاستشهاد في «مصنف ابن أبي شيبة» برقم (١٤١١٠) من حديث عبد الله بن عمر.
وعلى رواية الرفع «أحبُّ» في «مسند أحمد» برقم (٦٥٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو، وفي «المعجم الأوسط» برقم (١٧٥٦) من حديث ابن مسعود.

وقولُ الشاعر، أنشده سيبويه[1] : [الطويل]

ش٢٨٥ ـ مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيَا

أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيَا[٢]

فـ«رَكْبٌ» مرفوع بـ«أَقَلَّ»؛ فقول المصنف: «ورفعُه الظاهرَ نَزْرٌ» إشارة إلى الحالة الأولى، وقوله: «ومتى عاقب فِعْلاً» إشارة إلى الحالة الثانية.

---

(1) «الكتاب» ٢/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي.

اللغة: «وادي السباع» اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذي قُتل فيه الزبير بن العوام ﷺ «تئية» ـ بفتح التاء المثناة، وكسر الهمزة بعدها، وتشديد الياء ـ مصدر تأيّا بالمكان، أي: توقف وتمكث وتأنى وتمهل «ساريًا» اسم فاعل من سرى؛ أي سار في الليل.

المعنى: يقول: مررت على وادي السباع؛ فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد حِنْدِسُه، فلا تضاهيه أودية، ولا تماثله في تمهل مَن يَرِده من الركبان، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، في أي وقت، إلا في الوقت الذي يقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدئ روعهم.

الإعراب: «مررت» فعل وفاعل «على وادي» جار ومجرور متعلق بمررت، ووادي مضاف، و«السباع» مضاف إليه «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «كوادي» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانيًا لأرى إذا قدرتها علمية، ويقع حالاً من قوله: «واديًا» الآتي إذا قدرت رأى بصرية، ووادي مضاف، و«السباع» مضاف إليه «حين» ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من «واديًا» الآتي، وجملة «يظلم» مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة «حين» إليها «واديا» مفعول أول لأرى مؤخر عن المفعول الثاني «أقل» نعت لقوله: واديا، وهو أفعل تفضيل «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ركب» الآتي «ركب» فاعل لأقل، وجملة «أتوه» من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لركب «تئية» تمييز لأفعل التفضيل «وأخوف» معطوف على «أقل» وقوله: «إلا» أداة استثناء ملغاة «ما» مصدرية ظرفية «وقى» فعل ماض «الله» فاعل وقى، وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر، أي: وقاية الله، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان؛ لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كقدوم الحاج وطلوع البُسْر، وإما منصوب على نزع الخافض، وأصل الكلام: إلا في وقاية الله، أي: في وقت وقاية الله، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله «ساريا» قيل: هو مفعول به لوقى، وأحسن من هذا أن يكون تمييزًا لأفعل التفضيل الذي هو أخوف.

الشاهد فيه: قوله: «أقل به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا.